في قضية اقتحام سجون بعد تفجر الثورة بالإضافة للعشرات من «الإخوان» و«حماس» و«حزب الله»

«المحروسة» تبدأ محاكمة «المعزول» .. و«الجماعة» تستبق الجلسات بمهاجمة القضاة

القاهرة – «وكالات» : عقدت محكمة جنايات القاهرة امس اولى جلسات محاكمة الرئيس المصري السابق محمد مرسي المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين في قضية اقتحام سجون بعد تفجر الانتفاضة التي اطاحت بسلفه حسني مبارك.

ويحاكم في القضية بجانب مرسي 131 آخرون بينهم المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع ونائباه رشاد البيومي ومحمود عزت وقياديون آخرون في الجماعة وفلسطينيون ولبنانيون تقول السلطات إنهم اعضاء في حركة حماس التي تدير قطاع غزة وحزب الله اللبناني.

وظهر مرسي في قفص زجاجي في المحكمة قالت صحف محلية إن رئيس المحكمة يتحكم من خلاله في صوت مرسي.

وردد مرسي لدى ظهوره في محاكمة أخرى وجهت له فيها تهم تتصل بقتل متظاهرين خلال حكمه أنه لا يزال الرئيس الشرعي للبلاد.

وذكر مصدر حضر جلسة يوم الثلاثاء أن مرسي قال للمحكمة «أنا الرئيس الشرعي للبلاد.» وأضاف «أربأ بتوريط القضاء المصري النزيه في الانتقام السياسي مني.»

ويحاكم عدد كبير من المتهمين غيابيا.

وخلال تلاوة قرار الاتهام من قبل ممثل النيابة العامة هتف المتهمون الماثلون في القفص العادي «باطل.. باطل».

وفي بداية الجلسة اشتكى محامون من أنهم لا يسمعون كل ما يقوله مرسي فقال لهم إنه من يحدد ما يسمعون من كلامه. لكن القاضي سمح لهم بلقاء مرسي لمدة نصف ساعة رفعت خلالها الجلسة.

وكانت الشرطة في عهد مبارك القت القبض على مرسي وأعضاء قياديين آخرين في جماعة الإخوان في مثل هذا اليوم قبل ثلاث سنوات في رابع أيام الانتفاضة التي اطاحت بمبارك. وأعلنت الجماعة مشاركتها في الانتفاضة ابتداء من ذلك اليوم.

وكانت الجماعة قالت إنها لن تشارك في المظاهرات التي مثلت بداية الانتفاضة يوم 25 يناير 2011 لكن مسؤولا فيها قال وقت التجهيز للمظاهرات إنه لا سيطرة لها على مشاركة بعض أعضائها بصفاتهم الفردية.

وخرج مرسي وقياديون آخرون بجماعة الإخوان من سجن وادي النطرون إلى الشمال الغربي من القاهرة في اليوم التالي بعد اقتحام السجن. كما اقتحمت سجون أخرى مما أدى إلى هروب الوف المحتجزين وبينهم أعضاء في حماس وحزب الله.

■ مرسي: أنا الرئيس الشرعي للبلاد

■ «التحالف» يدعو إلى «يوم ثوري مهيب»

وهناك تهم لبعض المتهمين في القضية بقتل وخطف رجال شرطة وقتل نزلاء لتنفيذ الاقتحام.

ومن بين المتهمين في القضية محمد سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب الذي حل بقرار من المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي كان يدير شؤون مصر عام 2012 بعد حكم من المحكمة الدستورية العليا وعصام العريان نائب رئيس حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين ومحافظ كفر الشيخ السابق سعد الحسيني والعضو القيادي في الجماعة محمد البلتاجي والشيخ يوسف القرضاوي الذي يقيم في قطر ويحمل جنسيتها بجانب الجنسية المصرية.

ويحاكم مرسي وقياديون آخرون في الجماعة في قضايا أخرى بتهم تشمل التحريض على العنف والتخابر مع حماس وحزب الله والحرس الثوري الإيراني.

ووقف نحو 30 شخصا من مؤيدي الجيش أمام مقر أكاديمية الأمن التي يحاكم فيها مرسي بشمال شرق القاهرة رافعين لافتات كتب على إحداها «الإعدام لمرسي الخاين» وكتب على أخرى «ابناء مصر يؤيدون السيسي رئيسا» في إشارة إلى القائد العام للجيش عبد الفتاح السيسي.

وكان السيسي أعلن عن عزل مرسي في يوليو عقب مظاهرات احتجاج حاشدة على حكمه.

وبث التلفزيون المصري أجزاء من المحاكمة وقالت النيابة العامة أن المجموعات المتسللة تمكنت من اقتحام السجون وإطلاق سراح سجناء حماس وحزب الله والإخوان. واتهمت قادة الجماعة بإجراء اتفاق مع أعضاء المكتب السياسي في حماس وقيادة حزب الله من أجل «إسقاط الدولة المصرية» وتدريب عناصر على يد الحرس الثوري الإيراني لتنفيذ أعمال عدائية..

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية الرسمية عن مصدر مسؤول قوله إن المتهمين نقلوا في الساعات الأولى من صباح الثلاثاء وسط إجراءات أمنية مشددة، مشيرا إلى أن مرسي نُقل من مقر محبسة بسجن «برج العرب» في الإسكندرية إلى الأكاديمية بواسطة مروحية، بينما نُقل من تبقى من المتهمين من «سجون طره» إلى الأكاديمية بواسطة عربات مدرعة يرافقها عدد من المصفحات.

وكانت جماعة «الإخوان المسلمين» قد استبقت الجلسات بهجوم ضار على رئيس هيئة المحكمة التي تبدأ بمحاكمة مرسي، وعشرات من قيادات وأعضاء الجماعة.

وأصدرت جماعة الإخوان بيانا الاثنين، ذكرت فيه أن «الانقلاب العسكري يُحاكم إرادة الشعب المصري، وثورته المجيدة ، التي قام بها في 25 يناير» 2011، ونتائجها، التي أسفرت عن أول رئيس مدني منتخب.. وشهدت الانتخابات نزاهة أشار لها العالم كله بالبنان.»

ووصف بيان الجماعة، التي أعلنتها الحكومة المصرية «تنظيما إرهابيا»

المحاكمة بـ«الهزلية»، معتبراً أنها تتضمن «انتقاما واضحا»، كما أشار إلى رئيس المحكمة باعتباره «أحد رموز قضاة المخلوع»، في إشارة إلى الرئيس الأسبق حسني مبارك.

ولفت البيان إلى أن المستشار الشامي كان قد أصدر في 20 يونيو الماضي، قرارا بإخلاء سبيل مبارك على ذمة التحقيقات، في قضية اتهامه بـ«الكسب غير المشروع»، ورفض الطعن المقدم من النيابة العامة، وذلك بعد أن أحيل له ملف القضية بعد تنحي دائرة أخرى عن نظرها لاستشعارها الحرج.

وفي 19 مايو 2013، أصدر القاضي نفسه حكما بمعاقبة أحمد عرفة، عضو حركة «حازمون» بالسجن المؤبد، وتغريمه 20 الف جنيه غيابيا، وذلك في اتهامه بحيازة سلاح آلي وطلقات نارية، بحسب ما ذكر البيان.

وفي 17 سبتمبر 2013، أصدر حكما بتأييد قرار ما وصفه البيان بـ«النائب العام الانقلابي»، المستشار هشام بركات، بمنع المرشد العام لجماعة الإخوان، محمد بديع، ونائبه خيرت الشاطر، و23 آخرين من قيادات الجماعة، من التصرف في أموالهم.

إلى ذلك، أكد أسامة مرسي، نجل الرئيس «المعزول»، أن المحكمة استبعدت حضوره الجلسة الأولى لمحاكمة المتهمين بقضية «وادي النطرون»، وفي مقدمتهم والده، دون أن يشير إلى ما إذا الرئيس السابق قد قام بتوكيل أحد المحامين للدفاع عنه، أم لا.

وكتب أسامة مرسي على صفحته بموقع «فيسبوك»، قائلا: «في تحد صارخ للقانون، واتساقا مع الفوضى الدستورية في البلاد ، وانتهاك القوانين، أصدرت محكمة الغد، المنعقدة باطلا للنظر في محاكمة «رئيس جمهورية مصر العربية» قرارها باستبعادي أنا فقط، من بين المحامين من حضور جلسة الغد.»

من ناحية أخرى، دعا ما يُعرف بـ«التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب»، الذي تقوده جماعة الإخوان، أنصاره إلى «يوم ثوري مهيب» الثلاثاء، في ذكرى «جمعة الغضب»، خلال أحداث ثورة يناير، «رفضاً للانقلاب، ودعماً لصمود الرئيس الشرعي للبلاد»، وفق ما أورد موقع «إخوان أونلاين.»

وقبل ساعات من بدء المحاكمة أعلنت وزارة الداخلية عن اغتيال مسؤول كبير بالوزارة في مدينة الجيزة. وقالت إن مسلحان يستقلان دراجة نارية أطلقا الرصاص على اللواء محمد السعيد مدير الإدارة العامة للمكتب الفني لوزير الداخلية فأرداه قتيلا.

وقالت الوزراة في صفحتها الرسمية على الفيسبوك «استشهاد اللواء محمد السعيد مدير الإدارة العامة للمكتب الفني لوزير الداخلية إثر تعرضه لطلقات من مجهولين بشارع الأهرام صباح اليوم «الثلاثاء»وجار تكثيف الجهود لضبط الجناة.» وأضافت أن السعيد قتل لدى «اعتراض دراجة بخارية يقودها شخصان لسيارته وإطلاق النيران تجاهه.»

وقالت مصادر أمنية إنه تعرض لإطلاق النار لدى مغادرته منزله.

وفي سبتمبر نجا وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم من محاولة لاغتياله بسيارة ملغومة في حي مدينة نصر بشمال شرق القاهرة وأعلنت جماعة أنصار بيت المقدس المتشددة التي تنشط في محافظة شمال سيناء مسؤوليتها عن المحاولة.

ومنذ الإطاحة بالرئيس محمد مرسي كثف مسلحون في شمال سيناء هجماتهم على أهداف للجيش والشرطة في المحافظة.

ويقول محللون إن اغتيال السعيد يمثل مزيدا من الضغط على الحكومة المؤقتة التي تحاول احتواء ما يبدو أنه تمرد إسلامي في أكبر الدول العربية سكانا.

ودان رئيس الوزراء المصري حازم الببلاوي حادثة الاغتيال مؤكدا «الاصرار على تطهير مصر بكاملها من الارهاب».

وشدد الببلاوي في بيان صحافي على ان «هذا الحادث الجبان لن يزيدنا الا اصرارا على تطهير مصر بكاملها من الارهاب» مبينا أن ذلك «لن يزيد رجال الشرطة سوى تصميما على أداء دورهم بكل شجاعة في الحفاظ على هذا الوطن وحماية أبنائه مهما كانت التضحيات».

وتقدم رئيس الوزراء بخالص العزاء الى أسرة اللواء السعيد.

مؤيدون لمرسي يثبتون صورة له منددة بمحاكمته

■ اغتيال مدير المكتب الفني لوزير الداخلية.. والببلاوي يدين العملية ويتعهد بـ«تطهير مصر بكاملها من الإرهاب»

موقع الاعتداء على مدير المكتب الفني لوزير الداخلية

تفجير خط الغاز يوقف عمليات تصديره إلى الأردن

القاهرة – «كونا» : أكدت الشركة المصرية للغازات الطبيعية «جاسكو» التي تقوم بادارة وتشغيل خط أنابيب الغاز عبر سيناء أن انفجار الخط الذي وقع الليلة قبل الماضية أدى الى توقف تصدير الغاز للأردن وانقطاع امدادات الغاز عن مدينتي طابا وشرم الشيخ في سيناء. وقال رئيس «جاسكو» كارم محمود في تصريح صحافي أن التفجير الـ19 في سلسلة تفجيرات خط الغاز وقع عند قيام «ارهابيين» بوضع متفجرات في احدى غرف تحكم خط الغاز بوسط سيناء.

واوضح محمود أن العاملين بالشركة قاموا على الفور باغلاق محابس الغاز وحصر منطقة الاشتعال مشيرا الى انهم يتعاملون مع الحريق حاليا للسيطرة عليه لحين انتهاء تدفق الغاز الموجود بالخط ومن ثم اخطار جهات التحقيق التي ستقوم بمعاينة الموقع عقب استلامه وتحديد الاضرار لاصلاحها.

اتهامات مصرية لـ «حماس» بالضلوع في إسقاط «المروحية» في سيناء

القاهرة – «وكالات» : اتهم مسؤول عسكري سابق في الجيش المصري حركة المقاومة الإسلامية «حماس» بالضلوع في إسقاط الطائرة المروحية في سيناء ظهر السبت، مما أسفر عن مقتل أفراد طاقمها المكون من خمسة أفراد.

وقال رئيس جهاز الاستطلاع الأسبق، اللواء نصر سالم، في تصريحات للتلفزيون المصري الاثنين، إن «فلسطيني من حركة حماس هو من أطلق الصاروخ على الطائرة المصرية .»

وأضاف المسؤول العسكري السابق أن «إخوان مصر مع إخوان فلسطين، بكل أسف، يقتلون خير أجناد الأرض، الذين يحمونا»، مشيرا إلى أن الطائرة، التي سقطت بمنطقة «الخروبة»، كانت في مهمة تأمين بشمال سيناء.

وفي وقت سابق الأحد، أعلنت جماعة «أنصار بيت المقدس» مسؤوليتها عن إسقاط المروحية، وبثت تسجيلا مصورا يظهر إطلاق صاروخ «أرض جو»، باتجاه الطائرة، التي اشتعلت فيها النيران قبل سقوطها على الأرض.

من جانبه، أكد الخبير الأمني المصري، اللواء خالد عكاشة، أن «هناك علاقة وطيدة بين جماعة الإخوان الإرهابية، وأنصار بيت المقدس .. وهي علاقة قوية منذ بدء إنشاء تنظيم الإرهاب في سيناء.»

وأضاف، في مداخلة هاتفية للتلفزيون الرسمي: «نلاحظ توالي العمليات الإرهابية، في تنفيذ أنصار بيت المقدس تفجير خط الغاز أكثر من مرة، والعمليات الإرهابية داخل سيناء والدلتا والقاهرة، لحساب الإخوان»، حسب قوله.

هاغل يبحث مع «المشير» الخطوات المقبلة من العملية السياسية

عواصم – «وكالات» : أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن الوزير تشاك هاغل أجرى اتصالا هاتفيا بنظيره المصري، عبدالفتاح السيسي، الذي صدر قرار بترقيته إلى رتبة مشير مع فتح المجلس الأعلى للقوات المسلحة الباب أمامه للترشح إلى الرئاسة، وشهد الاتصال مباحثات حول «الخطوات المقبلة من العملية السياسية» في مصر.

وقال بيان لوزارة الدفاع الأمريكية إن هاغل ناقش مع السيسي «إنجاز الاستفتاء على الدستور الجديد والمظاهرات التي شهدتها البلاد خلال نهاية الأسبوع الماضي والخطوات المقبلة على صعيد عملية الانتقال السياسي في مصر.»

وأضافت الوزارة أن هاغل «تقدم بالتعزية للسيسي، وعرض تقديم المساعدة لمصر بعد سلسلة الهجمات الإرهابية الأخيرة» كما لفتت إلى أن الطرفين «أقرا بمتانة العلاقات بين البلدين على ضوء الهجمات الأخيرة» وتوافقا على مواصلة الاتصالات بينهما.

ومن جانبه أكد المتحدث باسم البيت الابيض جاي كارني للصحافيين في وقت سابق أمس الاول «ادراك بلاده أهمية اقرار المصريين لدستورهم الجديد» معربا عن تطلع واشنطن الى تطبيق الحكومة المصرية للحقوق المحمية والمكفولة بموجب الدستور الجديد.

ورأى انه على الرغم من أن الدستور المصري الجديد يوفر بعض الضمانات المضافة لحقوق الإنسان فان واشنطن تعرب عن قلقها إزاء البنود التي تشير إلى محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية مؤكدا ضرورة وجود رقابة على الجيش والحكومة المدنية والقضاء.

وأكد المتحدث الامريكي اهمية وضع «ضوابط وتوازنات بين الجيش والحكومة والسلطة القضائية».

وقال انه إذا كان زعماء مصر يريدون تحقيق انتقال سياسي يضمن في نهاية المطاف الديمقراطية والاستقرار السياسي والامني والانتعاش الاقتصادي فان ذلك «يستوجب أن يحظى الشعب المصري بالاحترام وضمان بيئة خالية من التخويف والانتقام».

وأضاف ان شعب مصر فقط يحق له ان يقرر الخطوات الانتقالية التالية سواء أكان ذلك من خلال اجراء الانتخابات الرئاسية قبل البرلمانية أو اذا كان يذكر أن بيان وزارة الدفاع الأمريكية يشير إلى أن الاتصال جرى صباح الاثنين، أي أنه سبق قرار ترقية السيسي إلى رتبة مشير والاجتماع التالي للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، الذي قال إنه ينظر إلى رغبة «الجماهير العريضة» من أبناء الشعب المصري، بترشيح وزير الدفاع، المشير عبدالفتاح السيسي، باعتبارها «تكليف والتزام»، يتطلع إليه باحترام.

وقال المجلس في بيانه إنه «لم يكن في وسع المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلا أن يتطلع باحترام وإجلال لرغبة الجماهير العريضة من شعب مصر العظيم، في ترشيح المشير عبدالفتاح السيسي لرئاسة الجمهورية، وهي تعتبره تكليفاً والتزاماً.»

مؤيدون للسيسي فرحين باحتمال ترشحه الوشيك للرئاسة